الفصل الثاني
التأمين التجاري لا يمكنه التعامل
التأمينى مع الأخطار بمفهومها المتطور

المبحث الأول: تطور مفهوم إصابات العمل
المبحث الثاني: تطور مفهوم العلاج والرعاية
الطبية دون حدود قصوى
المبحث الثالث: التعطل التأمينى والرعاية
الإجتماعية لأصحاب المعاشات

المبحث الأول
تطور مفهوم إصابات العمل
ليتجاوز مفهومها فى التأمين التجارى

زاوت شركات التأمين التجارى تأمين إصابات العمل كتأمين قائم على فكرة المسئولية التقصيرية أو المدنية التى تقع من جانب صاحب العمل ومن هنا كان إهتمام التأمين بإصابات العمل التى تتوافر فى شأنها الشروط الآتية مجتمعة:

- ١- أن نكون بصدد حادث
- ١- أن يقع الحادث أثناء العمل.
- ٢- أن يقع الحادث بسبب العمل.

على أن هذا المفهوم تطور بصورة ملحوظة وسريعة وإلى المدى الذى لا يمكن لشركات التأمين التعامل مع الخطر وذلك على النحو التالى الذى نبين فيه تطور المفهوم وأحكام المزايا بمراعاة ما ينص عليه قانون التأمين الإجتماعى المصرى:

أولاً: مفهوم إصابة العمل:
وفقاً للبند (هـ) من المادة الخامسة من القانون بقصد إصابة العمل صوراً أربعة:

الصورة الأولى : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ المرافق للقانون وهو جدول مفتوح يجوز إضافة أمراض مهنية جديدة إليه بقرارات من وزير التأمينات (اجريت فعلا عدة تعديلات لجدول أمراض المهنة بقرارات وزير التأمينات أرقام ٢٥٣ لسنة ٨١ و١٦٧ لسنة ٨٣ و٥٦ لسنة ١٩٩٤).

الصورة الثانية : الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه (وتجدر الإشارة هنا إلى إعتبار الإصابة بسبب الإعتداءات العسكرية إصابة عمل وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٤).

ولك أن تلاحظ هنا أنه لم يعد يشترط لإعتبار الحادث إصابة عمل أن يقع أثناء وبسبب العمل وإنما يكتفى لإعتبار الحادث إصابة عمل أن يقع إما أثناء العمل فيفترض إفتراضاً لا يقبل العكس أنه بسبب العمل أو ألا يقع أثناء العمل وإنما بسبب العمل.

الصورة الثالثة : وهذه صورة مستحدثة أعتبرت منها الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل (وهى فى الأصل حالة مرضية) إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التالية (صدر بها قرار وزير التأمينات بالإتفاق مع وزير الصحة رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ والمعدل بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٨٧) وقد حدد القواعد والشروط فى المواد التالية:

تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من الستين وتوافرت فى الإصابة الشروط التالية مجتمعة: (م ١)

١- أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود إضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود فى وقت العمل الأسمى أو فى غيره.

٢- أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لإنجاز هذا العمل، أو تكليفه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الأسمى.

٣- أن يكون هناك إرتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية.

٤- أن تكون الفترة الزمنية للإجهاد أو الإرهاق كافية لوقوع الحالة المرضية.

٥- أن تكون الحالة الناتجة عن الأجهاد أو الأرهاق ذات مظاهر مرضية حادة.

٦- أن ينتج عن الأرهاق أو الأجهاد فى العمل أصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية:

(أ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات إكلينيكية واضحة.

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة.

٧- ألا تكون الحالة المرضية ناتجة عن مضاعفات أو تطور لحالة سابقة.

على صاحب العمل أن يخطر الجهة المختصة بالعلاج بحالة الإصابة الناشئة عن الإجهاد أو الإرهاق فور حدوثها.

كما يلتزم بأن يخطر الهيئة المختصة بحالة الإصابة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها.
ويكون إخطار جهة العلاج والهيئة على النموذج المعد لهذا الغرض.

وعلى صاحب العمل أن يرفق بإخطار الهيئة المختصة عن الإصابة المستندات التي تفيد في بحث إعتبار الحالة إصابة عمل وعلى الأخص: (م ٢)

- ١- ما يثبت تكليف المصاب بمجهود إضافي.
- ٢- تقرير معتمد من صاحب العمل أو ممن ينيبه متضمنا:
(أ) بيان طبيعة عمل المصاب الأصلي وإختصاصاته وتاريخ بدء مزاولته ومستوى أدائه.
(ب) بيان ما كلف به من أعمال إضافية وطبيعتها والمدة المحددة لأدائها وما تم إنجازه منها وما إذا كانت تؤدي في ساعات العمل الأصلية أو في ساعات عمل إضافية.
- وتدعم البيانات المشار إليها بالمستندات المؤيدة لذلك.
- ٣- الملف الطبي للمصاب أو بيان لحالته المرضية من واقع ملف خدمته وإجازاته المرضية.
- ٤- الأبحاث والتقارير الطبية عن حاله المرضية قبل الوفاة مباشرة وفي الحالات التي تم فيها مباشرة العلاج بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحي تقدم البيانات من الهيئة عن حاله المرضية.

تنشأ بالهيئة المختصة لجنة تختص بالبت في مدى توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (١) يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الإدارة ويكون من بين أعضائها طبيبين من الهيئة العامة للتأمين الصحي تختارهما الهيئة ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة.
ويكون للجنة طلب أية مستندات أخرى من غير المنصوص عليها بالمادة (٢) ترى إنها لازمة لبحث الحالة، كما يكون لها الاستعانة بمن تراه من التخصصات الطبية المختلفة لإبداء الرأي
وتعقد اللجنة جلساتها بمقر الإدارة المركزية للجان الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي مرة أسبوعيا لمناقشة الحالات. (م ٣)

تقدر الهيئة العامة للتأمين الصحي العجز المتخلف عن الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل وفقا للجدول المرافق لهذا القرار. (م ٥)

الصورة الرابعة: يعتبر في حكم إصابة العمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي.

ثانياً: تطور أحكام المزايا بالجمع بين تعويضات نظام التأمينات وأى تعويض آخر يستحق تأسيساً على المسؤولية المدنية حتى ولو كان من جانب صاحب العمل:

وفى هذا وغيره ينص قانون التأمين الاجتماعى المصرى للعاملين على الآتى:

- تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول. (م ٦٦)

- تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التى يكفلها القانون لمدة سنة ميلادية من تاريخ إنتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهنى خلالها، سواء أكان بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض (م ٦٧)

- لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بالتعويضات التى تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر (المقصود أى قانون آخر خلاف قانون التأمين الاجتماعى) (المذكرة الإيضاحية للقانون) وقد أثار نص المادة مناقشات عديدة وأوضح وزير التأمينات أنه لو فرض ان عاملاً صدمته سيارة وهو فى طريقه إلى العمل فهناك تأمين إجبارى وتعويض التأمين الإجبارى لا تلتزم به هيئة التأمين الاجتماعى لأنه يتعلق بقانون آخر. كما أوضح رئيس الجلسة أن الهيئة بهذا النص تريد أن تحصن نفسها حتى لا يفهم أنه من الممكن الرجوع عليها فى مثل تلك الحالات) كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه وفقاً للقواعد العامة فى المسؤولية. (م ٦٨) .

- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة فى تأمين إصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقاً لما يأتى: (م ٧١) .

١- يجمع المؤمن عليه بين معاش الإصابة وبين أجرة بدون حدود

٢- يجمع المؤمن عليه بين معاش الإصابة وتعويض البطالة عند توافر شروط إستحقاقه بدون حدود.

٣- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذى سوى على أساسه أى المعاشين محسوبا وفقا لأحكام هذا القانون بحسب الأحوال وبما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢٠ بالنسبة إلى مجموع المعاشين عن الأجر الأساسى. وبالنسبة إلى معاش الأجر المتغير يتعين ألا يجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى النسبى لمعاش أقصى أجر إشتراك متغير وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الخامسة من المادة ٤٠.

٤- يجمع صاحب المعاش وفقا لقوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بين معاشه الأساسى والإضافى وفقا لهذه القوانين وبين معاش الإصابة عن الأجر الأساسى والأجر المتغير المشار اليه فى البند السابق بما لا يجاوز الحد الأقصى للجمع بين معاش الأجر الأساسى والأجر المتغير وفقا لأحكام القانون.

المبحث الثانى
تطور مفهوم العلاج والرعاية الطبية
دون حدود قصى

يتعامل التأمين التجارى مع خطر المرض بقيود خاصة تحكم الحالات التى تقع فى مجال التغطية بحد أقصى سنوى لنفقات العلاج والرعاية الطبية، وهذا كله يتنافى مع الإلتزام العام بعلاج الحالات المرضية فى إطار قانون التأمين الإجتماعى حيث يمتد العلاج لمختلف مجالاته وبدون حد أقصى سواء كان داخل أو خارج الجمهورية وفى هذا تنص المادة ٤٧ من قانون التأمين الإجتماعى للعاملين فى مصر على أنه "يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى:

- ١- الخدمات الطبية التى يؤديها الممارس العام.
 - ٢- الخدمات الطبية على مستوى الإخصائيين بما فى ذلك أخصائى الأسنان.
 - ٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الإقتضاء.
 - ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص.
 - ٥- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم.
 - ٦- الفحص بالأشعة والبحوث المعملية (المخبرية) اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية وما فى حكمها.
 - ٧- صرف الأدوية اللازمة فجميع الحالات المشار إليها فيما تقدم
 - ٨- توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التأمينات (فى ١٩٧٦/٢/٢٨ صدر فى هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ المنشور بالعدد ٥١١ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٨).
- ويأخذ بهذا المفهوم كل من تأمين إصابات العمل والتأمين الصحى.

* إمتداد العلاج والرعاية الطبية لأصحاب المعاشات وزوجته والمعالين من أولاده:

تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية على أصحاب المعاشات إذا طلبوا الإنتفاع بها فى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش (م ٧٤ من قانون التأمين الإجتماعى).

ولأصحاب المعاشات من إنتهت أو تنهى خدمتهم حتى أول يوليو سنة ١٩٨٧ حق إبداء الرغبة فى الإنتفاع بأحكام تأمين المرض خلال سنة تبدأ من التاريخ المشار اليه.

ولا يجوز فى جميع الأحوال لصاحب المعاش الذى طلب الإنتفاع بالأحكام المشار اليها أن يعدل عن طلبه.

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير التأمينات - وبعد الإتفاق مع وزير الصحة - أن يصدر قرار بسريان أحكام هذا التأمين على زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومن يعولهم من أولاده، ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الإنتفاع بهذا التأمين وتحديد نسبة الإشتراك. (م٧٥)

* إمتداد فترة العجز المؤقت الموجبة للتعويض:

وفى هذا ينص قانون التأمين الإجتماعى فى مادتيه ٧٨ و٧٩ على الآتى:
- إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عملة تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥% من أجره اليومى المسدد عنه الإشتراكات لمدة تسعين يوما وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥% من الأجر المذكور. ويشترط ألا يقل التعويض فى جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر.
ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة.

وإستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا.
وتحدد الأمراض المزمنة المشار اليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير القوى العاملة (راجع قرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ٩٥ الصادر فى ١٩٥/٦/٢٤).

- تستحق المؤمن عليها فى حالة الحمل والوضع تعويضا عن الأجر يعادل ٧٥% من الأجر المشار اليه فى الفقرة الأولى من المادة (٧٨) تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر وذلك عن مدة أجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة إشتراكها فى التأمين عن عشرة أشهر.

المبحث الثالث
التعطل التأمينى والرعاية الإجتماعية
لأصحاب المعاشات

التعطل التأمينى:

يعتبر تأمين البطالة أحدث أنواع التأمينات الإجتماعية حيث تم التعامل مع خطر التعطل بأداء تعويضات كافية لضمان مستوى المعيشة بمراعاة مفهوم خاص يهتم ببطالة مؤمن عليه قادر على العمل وراغب فى العمل وجاد فى البحث عن فرصة عمل ولا يجدها.

وفى هذا ينص قانون التأمين الإجتماعى على الآتى:

- يشترط لإستحقاق تعويض البطالة ما يأتى: (م ٩٢)

- ١- ألا يكون المؤمن عليه قد إستقال من الخدمة.
- ٢- ألا تكون قد إنتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائى فى جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٩٥).
- ٣ - أن يكون المؤمن عليه مشتركا فى هذا التأمين لمدة ستة أشهر على الأقل منها الثلاثة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة.
- ٤- أن يكون المؤمن عليه قادرا على العمل وراغبا فيه.
- ٥- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه فى سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص.
- ٦- أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه فى المواعيد التى تحدد بقرار من وزير القوى العاملة.

- يستحق تعويض البطالة إبتداء من اليوم الثامن لتاريخ إنتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال.
ويستمر صرف التعويض إلى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ١٦ أسبوعا أيهما أسبق، وتمتد هذه المدة إلى ٢٨ أسبوعا إذا كانت مدة الإشتراك فى هذا التأمين تجاوز ٢٤ شهرا.
كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهنى التى يقررها مكتب القوى العاملة. (م ٩٣)

- يقدر تعويض البطالة بنسبة ٦٠% من الأجر الأخير للمؤمن عليه. (م٩٤) واستثناء من ذلك يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير الذى سددت على أساسه الإشتراكات إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب الآتية: (م٩٥)

إنتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة- إذا كان المؤمن عليه معينا تحت الإختبار - إرتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل، أبلغ عنه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه - عدم مراعاة التعليمات اللازم إتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة فى مكان ظاهر- غيابه دون سبب أكثر من المدة التى تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية - إفشأؤه الأسرار الخاصة بالعمل - وجوده أثناء العمل فى حالة سكر بين أو متأثرا بما تعاطاه من مادة مخدرة - إعتداؤه على صاحب العمل أو المدير المسئول، وكذلك إعتداؤه إعتداء جسيما على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه.

- إذا قام نزاع على سبب إنتهاء الخدمة يصرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير لمدة أسبوعين يبدى خلالها مكتب علاقات العمل المختص رأيه فى النزاع وفقا للإجراءات التى يبينها قرار من وزير التأمينات بالإتفاق مع وزير القوى العاملة (قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦، الصادر فى ١٩/٢/١٩٧٦).

ويصرف التعويض فى ضوء النتيجة التى ينتهي اليها المكتب المذكور من ظاهر الأوراق، متى توافرت باقى شروط الاستحقاق. (م٩٨)

وبهذا المفهوم التأمينى للتعطل لا نتصور تعامل شركات التأمين مع خطر البطالة خاصة بمراعاة مستوى التعويضات وشروط الإستهقاق.

* تأمين الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات:

هذا تأمين! مستحدث يهدف من خلاله نظام التأمينات الإجتماعية المصرى للعاملين إلى توفير تعويضات ومزايا إضافية ودور لإقامة

أصحاب المعاشات وهى بطبيعتها التى نبينها فيما يلى تخرج عن
إمكانيات شركات التأمين التجارى:

- تتكون موارد هذا التأمين مما يأتى: (م ٩٩)

المبالغ التى تخصصها الخزنة العامة سنويا لدور الرعاية الإجتماعية - ما
يخصص لهذا التأمين سنويا فى ميزانية كل من الهيئتين المختصتين - التبرعات
والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة المختصة - صافى إيرادات الحفلات
والمعارض والمهرجانات والبانصيب التى تقام لصالح هذه الدور- الإشتراكات التى
يؤديها المنتفعون - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط دور الرعاية الإجتماعية.

- تلتزم الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بأن تتخذ الخطوات
التنفيذية بالبدء فى إنشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المنتفعين
بأحكام هذا القانون أما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون
الإجتماعية لتقديم الرعاية الإجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات
المشار اليهم فى ظروف ميسرة وخاصة فى حالة عدم وجود عائلات لهم.

وتشمل الرعاية الإجتماعية ما يلى: (م ١٠٠)

١- الإقامة الكاملة بما فيها من مسكن ومأكل ومشرب.
٢- توفير المكتبات الثقافية والنوادى المزودة ببعض وسائل التسلية
المناسبة للمنتفعين.

٣- توفير الخبراء والمشرفين اللازمين لإدارة هذه الدور ممن
تتوافر فيهم صفات خاصة تتلاءم وظروف المنتفعين.

٤- توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح
والإقامة فى المصايف والمشاتى وزيارة الحدائق العامة.

ويجوز الإستعانة بخبرات وقدرات المنتفعين بالرعاية الإجتماعية فى
أعمال مناسبة لحالة كل منهم فى مقابل مكافآت رمزية تؤدى اليهم
بشروط أن ترتبط الأعمال التى تسند اليهم بأعمالهم الأصلية التى كانوا
يؤدونها قبل إنتهاء خدمتهم.

- يراعى فى إنشاء دور الرعاية الإجتماعية تقسيمها إلى درجات
تتمشى وأنواع المنتفعين وحالتهم الصحية والمستوى المعيشى والأسرى
والثقافى الذى كانوا يعيشون فيه قبل إنتهاء الخدمة. (م ١٠١)

- يجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير التأمينات
وبعد الإتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح أصحاب المعاشات المعاملين
بأحكام قانون التأمين الإجتماعى تيسيرات خاصة ينص عليها فى هذا
القرار وعلى الأخص ما يأتى: (م ١٠٣)

- ١- تخفيض نسبي فى تعريفه المواصلاٲ بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلاٲ العامة المملوكة للدولة داخل المدن.
 - ٢- تخفيض فى أسعار الدخول للنوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة.
 - ٣- تخفيض نفقات الإقامة فى دور العلاج التابعة للجهاز الإدارى للدولة.
 - ٤- تخفيض نفقات الرحلات التى ينظمها الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لأى منها داخل الجمهورية وخارجها.
- ويكون التخفيض فى جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥% من القيمة الرسمية.